دور الحكم الراشد في عقلنة الجهاز الاداري والعمل على الحد من الفساد الإداري

The role of good governance in rationalizing the administrative system and working to combat administrative corruption

أنس طيبي[1*]

[1] جامعة: وهران 2 احمد بن احمد، (الجزائر)

taibi.anes@univ-oran2.dz

نصر الدين بن سادات[2]

[2]جامعة: وهران 2 احمد بن احمد، (الجزائر)

besadat@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2022/02/19 تاريخ القبول للنشر: 2022/05/30 تاريخ النشر: 2022/12/29

ملخص:

يستقطب موضوع دور الحكم الراشد في عقلنة الجهاز الاداري والعمل على الحد من الفساد الاداري اهتمام العديد من الخبراء والباحثين، نظرا لما له من مكانة هامة في التطور الاداري، والذي من شانه تحقيق الأهداف التي ترجوها الانظمة السياسية. وعلى المستوى الوطني قامت الجزائر بمجهودات في سبيل ترقية أداء الإدارة من خلال التطبيق الفعلي لمفهوم المساءلة والمحاسبة والكفاءة والسعي لتهيئة البيئة الملائمة لتجسيده من اجل مكافحة الفساد الاداري وترشيد تسيير أجهزة الحكم، والحد من سلبيات الجهاز البيروقراطي.

الكلمات المفتاحية: الحكم الراشد؛ الإدارة الرشيدة؛ الجهاز الاداري؛ البيروقراطية؛ الفساد الاداري

Abstract:

The theme of good governance in the rationalization of the administrative organ and work on reducing administrative corruption is the attention of many experts and researchers because of an important place in administrative development, which would achieve goals given by political systems and at the national level.

Algeria has experienced efforts to upgrade management performance through the actual application for the concept of accountability, accounting and efficiency and seek to create the appropriate environment to embody to combat corruption and rationalize and reduce the negatives of the bureaucratic system.

key words: *good governance; good management; administrative system; bureaucracy; administrative corruption.*

*المؤلف المرسل

1.مقدمـة:

حظي مفهوم الحكم الراشد باهتمام الكثير من الباحثين والمنظمات المختلفة وذلك لدوره الفعال في ترشيد الإدارة والحد من الفساد الإداري ولا يمكن تصور وجود حكم راشد من دون منظومة سياسية وإدارية تقوم على أساس الشرعية والتمثيل السياسي، وان الجهاز الاداري يعتبر الجهاز المسؤول عن صنع وتنفيذ سياسات الدولة وكذا تقييمها وبالتالي له أهمية كبيرة في النظام الإداري ونظرا لأهميته نجده يتغلغل في كل الحياة السياسية والإدارية حيث تكون ادارة رشيدة اذا استخدمت في افضل معانيها تعمل على تحقيق الإدارة بالأهداف ويمكن أن تقوم بتوليد أزمات وبيروقراطية سلبية وتصبح بما تسمى بالإدارة بالأزمات عند اساءة استعمال السلطة أو الوظيفة من أجل مصالح خاصة.

وعلى الرغم من انتهاج الجزائر العمل في ظل الديموقراطية واشراك الجماهير في صنع القرارات والمشاركة في رسم السياسات الا انها لا تزال تعاني العديد من النقائص لا سيما في مسألة غياب ثقافة المشاركة الجماهيرية في صناعة القرار والامر الخطير هو غياب شبه تام للكفاءات في إدارة الحكم المحلي هذا ما أدي الى المشاكل والعديد من الاحتجاجات التي عرفتها الجزائر الأمر الذي دل على عدم وجود لغة الحوار والتفاهم وانفراد المسؤولين بصناعة القرار وسوء التسيير دون مراقبة ومساءلة ودون محاسبة وكفاءة الأمر الذي أدى الى فقدان الثقة في الإدارة العمومية.

ومن أجل تفادي هذه الأنشطة السلبية للإدارة والحد من الفساد الاداري الذي أصاب الجهاز الاداري بحيث أصبح مفهوم الجهاز الاداري في الجزائر ملاصقا للفساد الاداري الامر الذي يستوجب عملية تفعيل آليات الحكم الراشد بشكل يضمن الرشادة الإدارية وتعمل على القضاء على كافة أشكال الفساد الإداري فقامت السلطات المعنية في الفترة الأخيرة بطرح الكثير من قضايا الإصلاحات وبشدة وهذا في العديد من المجالات السياسية، الإدارية، الاقتصادية والاجتماعية وخاصة ما تعلق بمسألة الحكم الراشد وإصلاحات الجهاز الاداري. بالاعتماد على المتابعة الفعلية للمواضيع التي تشتمل عليها الأسس النظرية للحكم الراشد وتهيئة البيئة الملائمة لتجسيدها من اجل عقلنة الادارة وترشيد تسيير أجهزة الحكم.

الإشكالية: ما هو الدور الذي يلعبه الحكم الراشد في عقلنة الجهاز الاداري؟ وماهي الاليات الواجب اتباعها من أجل مكافحة الفساد الإداري؟

الفرضية: ترتهن جودة الادارة وكفاءتها والعمل على الحد من الفساد الاداري بمدى تجسيد اليات الحكم الراشد.

أهمية الدراسة:

الموضوع محل الدراسة يركز على تفعيل دور الحكم الراشد في ترشيد الادارة وتمكينها من استرجاع الثقة في الادارة والبعد عن التعقيدات الادارية، والعمل على تحقيق التنمية المستدامة التي تحد من الفساد الإداري وتدعم إمكانية النهوض بالإدارة من خلال تقديم معايير واليات الحكم الراشد وكذا طبيعة الادارة الرشيدة واسقاطها على الجهاز الاداري في الجزائر وعلاقتها بمتطلبات التنمية رهانا على الدفع بروح المسؤولية والمساءلة والابتعاد عن الانحرافات الادارية.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى محاولة التعرف على مدى قدرة الحكم الراشد في الحد من الفساد الاداري ودور الإدارة الرشيدة في التقليل من الاثار السلبية للجهاز البيروقراطي بغية تحقيق التنمية المستدامة.

كما تركز الدراسة على معوقات تفعيل الحكم الراشد وانتشار الفساد الاداري الذي أصبح يشكل عبئا على معدلات التنمية وطرح مجموعة من البدائل والحلول التي من شأنها رفع مستوى التنمية الادارية والنهوض بالأداء الإداري وتنقسم خطة البحث إلى:

المحور الأول الذي يشكل مدخل مفاهيمي وإطار نظري لمفهوم الحكم الراشد وترشيد الإدارة ودورهما في مكافحة الفساد الاداري حيث يتم تناول مفهوم الحكم الراشد ومقوماته والأطر الاساسية للإدارة الرشيدة التي تعمل على مكافحة الفساد الاداري ودور أبعاد الحكم الراشد في الحد من الفساد أما المحور الثاني فيتم التطرق فيه إلى واقع الإدارة الجزائرية ومساعي الجزائر في تفعيل الحكم الراشد وتطبيق الياته للحد من الفساد الاداري.

2. الإطار النظري لمفهوم الحكم الراشد وترشيد الإدارة ودورهما في مكافحة الفساد الاداري

ان مصطلح الحكم الراشد جاء كحتمية لبلورة التسيير الفعال سواء على المستوى الكلي أو المستوى الجزئي، ونجد ان هذا المصطلح يعكس في الوقت الراهن العديد من المفاهيم والمعاني والذي يحرص على اصلاح الإدارة ومكافحة الفساد داخل الجهاز الاداري ويمثل في أسمى أهدافه الإدارة الرشيدة.

2. 1. مفهوم الحكم الراشد:

ان بروز مفهوم الحكم الراشد راجع الى عدة أسباب نتاجا لانعكاس تطورات وتغيرات حديثة تكمن في التغير الذي طرأ في طبيعة دور الحكومة والجهاز الإداري من جهة والإشكالات المنهجية وتعدد دلالات المفهوم من جهة أخرى.

أ-أسباب ظهور مفهوم الحكم الراشد

ويمكن حصر الأسباب الأساسية لظهور مفهوم الحكم الراشد في القالب السياسي، الاقتصادي والاجتماعي.

- الأسباب السياسية: وتتمثل الأسباب السياسية فيما يلي:

+ اشكالية التنمية في دول العالم الثالث وطبيعة وخصائص المنطقة سواء دول العالم العربي أو دول افريقيا التي تتميز بالضعف في ادارة الحكم الأمر الذي أثبتته دراسة البنك الدولي وتقرير التنمية الإنسانية العربية.

+ التحولات السياسية وتغير موازين القوى وظهور اقتصاديات جديدة على المستوى العالمي.

+ الاهتمام المتزايد بالمنظمات الغير حكومية ودورها الفعال على المستوى الدولي.

+ عدم الاستقرار السياسي في العديد من الدول وتعذر عملية التحول الديمقراطي. (درويش، 2010، صفحة 74)

- الأسباب الاقتصادية: تتمثل الأسباب الاقتصادية في:(زروال، 2009، صفحة 04)

+ تزايد وجود الانظمة التسلطية والاهتمام بها بدل الاهتمام بالتطور.

+ اعتماد العديد من الدول في اقتصاداتها على نظام الريع وهشاشة اليات التنمية الاقتصادية.

+ تبني الدول الفكر الاقتصادي الذي يقوم على اعتماد عملية التنمية لآليات السوق والمنافسة.

+ التبعية الاقتصادية وارتفاع المديونية الخارجية.

-الأسباب الاجتماعية: وتنحصر هذه الأسباب فيما يأتي: (مقري، 2005، صفحة 24)

+ ضعف مستويات التنمية البشرية التي تحدد مستوى الكفاءة وتحقق الجودة.

+ الزيادات السكانية التي تستوجب التطوير في نظم الإدارة المحلية في الدول.

+ ارتفاع مستويات الفقر وضعف القدرة الشرائية والانعكاسات المترتبة عن إشكالات الصحة والتعليم.

+ بروز معالم الثورة الحضارية. (حسين، 2012، صفحة 22)

ب- تعريف الحكم الراشد:

لقد ظهر مصطلح الحكم لأول مرة في القرن الثاني عشر (12) بفرنسا وكان يقصد به الحكومة _ أسلوب وفن الحكم _ وأصبح يستخدم هذا المفهوم منذ عقدين من الزمن من قبل مؤسسات الأمم المتحدة بإعطاء حكم قيمي على ممارسة السلطة السياسية لإدارة شؤون المجتمع باتجاه تطويري وتنموي وتقدمي، حيث يعرف الحكم الراشد بـ:

-حسب البنك الدولي: يعرف الحكم الراشد على انه: " التقاليد والمؤسسات التي تمارس السلطة في بلد ما من اجل الصالح العام "، ويعرف أيضا بانه: " أسلوب ممارسة القوة في إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية للبلاد من اجل التنمية" (علوي، 2010، صفحة 56)

+من ناحية البعد السياسي: انحصر هذا التعريف في اختيار القائمين على السلطة واستبدالهم.

+من ناحية البعد الاقتصادي: يهدف هذا التعريف إلى المقدرة على إدارة الموارد واختيار أحسن البدائل وتنفيذها.

- حسب برنامج الأمم المتحدة الانمائي: لقد عرف برنامج الأمم المتحدة الانمائي الحكم الراشد على انه مزاولة السلطات الإدارية والاقتصادية لإدارة كافة مستويات شؤون المجتمع من خلال السبل التي تتيح للأفراد والجماعات الحفاظ على مصالحهم (بن نعوم ، 2016، صفحة 20)

+يركز هذا التعريف على الحكم الذي تمارسه الاطر السياسية والاليات التي تؤثر على نشاط الدولة وعلاقاتها بالاقتصاديات الأخرى

+كما يهتم بدراسة الفواعل الإدارية في تحقيق وضمان الحريات والحقوق والواجبات واستمراريتها.

2. 2. مقومات الحكم الراشد واسس الإدارة الرشيدة للحد من الفساد الاداري

نظرا الى تعدد التعاريف نشير الى انه تختلف المعايير وأولويات التطبيق بين المعايير السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإدارية اذ اعتمد برنامج الأمم المتحدة الانمائي والبنك الدولي مجموعة من المقومات والأسس كما سنحاول البحث عن طبيعة هذه الأسس في النظام الإسلامي

أ-مقومات الحكم الراشد

- حسب برنامج الأمم المتحدة الانمائي: فقد قسم الخصائص كالاتي (البرادعي، 2007، صفحة 40)

+ المشاركة: تعتبر المشاركة حجر الأساس في بناء الحكم الراشد وهي من المبادئ التي تهدف للرشادة في الحكم وتعبر عن مدى كفاءته وتعمل على تحقيق مشاركة المجتمع في صنع القرار.

+ حكم وسيادة القانون: يعتبر القانون أساس التنظيم لكونه يعبر عن درجة ثقة المواطنين في القواعد القانونية المفروضة في المجتمع ومدى عدالة الجهاز القضائي وتتمثل سيادته في كونه يطبق على الكل دون تمييز ويهدف حكم القانون إلى الحفاظ على حقوق وواجبات الأفراد وضمان حرياتهم وتوضيح العلاقات داخل السلطات والجهاز الاداري. (غانم، 2005 - 2006، صفحة 09)

+ الشفافية: ان مصطلح الشفافية من المفاهيم الإدارية الحديثة حيث تشير الى الكشف عن المعلومات للذين لهم مصلحة في التصرفات الادارية وفق إجراءات واضحة. (هاني، 2005، الصفحات 06-12)

+ حسن الاستجابة: السرعة والدقة في تقديم الخدمات والمرونة في الاستجابة للمطالب بكفاءة وجودة.

+ المساواة: تهدف إلى تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص من اجل تحسين الأوضاع وتحقيق العدالة التوزيعية.

+ الكفاءة والفعالية: تعني القدرة على تحسين الخدمات وتطور المؤسسات وتكيفها مع البيئة المحيطة بها حيث تكون قادرة على تحقيق النتائج المرجوة بكفاءة والاستخدام الأمثل للموارد. (بن عيسى، 2013، صفحة 204)

+ المساءلة: وتعني خضوع صناع القرار سواء في الحكومة، القطاع الخاص والمجتمع المدني للمساءلة والرقابة من قبل أفراد المجتمع والمؤسسات المعنية ومنظمة التعاون الاقتصادية والتنمية ودول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، 2011، صفحة 03) وضرورة المحاسبة وتقديم إجابات أو تفسير ما قدمه صناع القرار وترتكز هذه المساءلة على توفر المعرفة والمعلومات

+ الرؤية الاستراتيجية: اتخاذ خطوات مسبقة بناء على معطيات وإجراءات لصياغة خطط استراتيجية مستقبلية لتحقيق الأهداف بأقل التكاليف.

- حسب البنك الدولي: فانه قام بتحديد خصائص الحكم الراشد بالاستناد الى ما يحفز النمو الاقتصادي وفقا لمعيارين أساسيين هما:

+ التضمينية: ويقصد به ان إدارة الحكم تقوم على المساواة وتهدف إلى المشاركة الحقيقية في عملية إدارة، وهذا المعيار يشمل توفير الفرص المتساوية للاستفادة من الخدمات التي توفرها السلطات المعنية.

+ المساءلة: وتقوم هذه الخاصية على معيار التمثيل والمحاسبة أمام الجماهير وكذا المشاركة في ظل الشفافية والتحلي بروح المسؤولية والعمل على تدعيم وسائل واليات الرقابة والتداول على الحكم

- حسب الكتاب والسنة: لقد جاء في القران والحديث أحكاما وضوابط تركز على القيم والمبادئ التي يجب ان تتوفر في الحاكم الصالح ليكون حكما صالحا:

+ العدل: وهو ميزان الله الذي وضعه للخلق وعنوانا للحق وهو القاعدة والركيزة التي يقوم عليها النظام وتصلح بها أحوال المجتمعات ونظرا لأهميته نجد كثرة الآيات والأحاديث الشريفة التي توصي بإقامة العدل حيث قال تعالى: " وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل إن الله نعما يعظكم به إن الله كان سميعا بصيرا " (القرآن الكريم، سورة النساء، الآية 58) وقال أيضا: " يا أيها الذين ءامنوا كونوا قوامين لله شهداء بالقسط ولا يجرمنكم شنئان قوم على أن لا تعدلوا اعدلوا هو أقرب للتقوى واتقوا الله إن الله خبير بما تعملون " (القرآن الكريم، سورة المائدة، الآية 08)

والجدير بالذكر أن العدل التي جاءت في الشريعة الإسلامية ما ان طبقت يتقدم المجتمع المسلم ويسعى الى الرخاء والنمو واعمار الأرض كما جاء في سيرة الأعلام من الخلفاء الراشدين ومن حكموا بالقسط فالكل في دولة العدل يشعر بالسكينة والأمان فلا يخشى من الظلم والعدوان.

+ الشورى: تتميز المؤسسات السياسية والإدارية الإسلامية بمبدأ انساني غابة في الأهمية وهو مبدا الشورى حيث أخذ مكانة هامة إذ نزلت سورة سميت باسم الشورى ونظرا لهذه الأهمية فقد حث الله رسوله بالشورى في أمور المسلمين حيث نجد قوله تعالى: "وشاورهم في الامر " (القرآن الكريم، سورة آل عمران، الاية 159) وتعرف الشورى بانها طلب الراي ممن هو اهل له أوهي استطلاع رأي الامة اومن ينوب عن تطبيق هذا المبدأ حيث نجد قيمة كبيرة للاستشارة والمشورة فما خاب من استخار، ولا ندم من استشار، ولا عال من اقتصد (أبي الحسن، 2014) ونجد ان الأمثلة عديدة في الإسلام عن تطبيق هذا المبدأ ففي كل غزوة كان الرسول صلى الله عليه وسلم يأخذ برأي صحابته رضوان الله عليهم وحتى وفاته عليه الصلاة والسلام حيث لم يترك نصا مكتوبا ولم يستخلف أحدا ليتولى امامة المسلمين بل ترك أمر الشورى بينهم. ففي النظام السياسي الإسلامي تعتبر الشورى أصلا من أصوله بل تعدى ذلك لتشمل كل أمور المسلمين طبقا لقوله تعالى: " وأمرهم شورى بينهم " (القرآن الكريم، سورة الشورى، الآية 36) .

+ المسؤولية: وتعني ان المسلم المكلف مسؤول عن كل شيء جعل الشرع له سلطانا عليه او القدرة على التصرف فيه سوآءا كانت مسؤولية فردية او جماعية والمسؤولية ليست تشريف بل هي تكليف وفي هذا قال الله تعالى:" فوربك لنسألنهم أجمعين عما كانو يعملون " (القرآن الكريم، سورة الحجر، الآية 92)وقال تعالى: " قفوهم فانهم مسؤولون " (القرآن الكريم، سورة الصافات، الآية 24)أي ان الوظيفة العامة وديعة وأمانة في يد شاغلها سيحاسب عليها ويسأل عنها أمام الله، والمسؤولية في الإسلام لا تنحصر في الفكر الإسلامي في العلاقة بين الحاكم والمحكوم من شقها السياسي بل يتعدى ذلك، وأوسع من عملية التولية والعزل لتشمل خدمة الصالح العام وكلاهما مسؤول من موقعه وفق القاعدة العامة كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته

ب-أسس الإدارة الرشيدة للحد من الفساد الاداري

انطلاقا من التعريف الذي جاء به البنك الدولي فان أسس الإدارة الرشيدة تمثل الهدف الاساسي الذي ينشده الجهاز الإداري بغية الحد من الفساد الإداري وتتمثل هذه العمليات في:

+ دعم ركائز الإدارة الحديثة واسترجاع ثقة المواطن من خلال التسيير الحسن للموارد وتحقيق الفعالية في الاداء الاداري.

+ تركيز الجهاز الاداري على تحقيق الفعالية وتحمل المسؤولية لتحقيق المهام المطلوبة. ويمكن تحديد محاور الادارة الرشيدة من منظور الحكم الراشد في ثلاثة مستويات:

- المستوى الفردي: يشمل إحلال منهج جديد لإدارة الموارد البشرية قائم على زيادة التعليم والمعرفة العلمية والمهارات الإدارية من خلال عمليات تدريب وتكوين الموظفين العموميين للتكيف مع التغيرات والتطورات الحاصلة في المجال الإداري، بالإضافة إلى الحوافز التي ترفع مستوى الأداء داخل بيروقراطية الإدارة مثل نظام الأجور وتوفير أجواء ملائمة للعمل وتحسين الأوضاع في العمل.

- المستوى المؤسسي: يركز هذا المستوى على تحديث آليات وإجراءات الجهاز الاداري والابتعاد عن التعقيدات البيروقراطية والسعي نحو التسهيلات وتبسيط الإجراءات الإدارية مثل الاعتماد على الحكومة الإلكترونية في تقديم الخدمات العامة والفعالية التنظيمية وإصلاح نظام الإدارة لإيرادات ومصروفات القطاع العام المتعلقة بالجانب المالي.

- المستوى الاجتماعي: يتضمن هذا المستوى تنمية القدرات والسلوكيات في الوظيفة الإدارية من خلال مرتكزات الحكم الراشد لجعلها أكثر تفاعلا وقربا من المواطنين في مجال تقديم الخدمات العامة مع الأخذ بمبدأ المساءلة والمراقبة على أداء الخدمة المدنية من أجل تنمية ثقة أفراد المجتمع في الإدارة (حسيني، 2013 / 2014، صفحة 56)

+ العملية التي يتم بواسطتها اختيار الحكومات ومراقبتها واستبدالها: ويكون هذا بقياس مدى مشاركة المواطنين في اختيار حكومتهم وكذا فعالية المساءلة.

+ يعتمد هذا على قدرة الحكومات قياس فعالية أداء الحكومة وصياغة سياسات سليمة وتنفيذها بفعالية من خلال مؤشرات الخدمة العامة

+ قياس مدى احترام المواطنين والدولة لمبادئ القانون والكفاءة: ويعتمد هذا الأساس تحصين وعقلنة جهازها الاداري والكفاءة لدى الموظفين بناء على حكم القانون وسيادته ومستوى ضبط الفساد الذي يعرف بانه استعمال السلطة العامة من اجل تحقيق أغراض ذات مصلحة خاصة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2002، صفحة 106)

+أمّا منظمة التعاون الاقتصادية والتنمية فقد عرفت بديمقراطية الإدارة الرشيدة:" بانها مجموع القواعد والإجراءات الإدارية التي تتحكم بأعمال القطاعات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وطرق إدارتها ويحدد هيكل تلك القواعد الإدارية وتوزيع الحقوق والمسؤوليات بين مختلف المستويات الإدارية داخل المنظمة (عبد العزيز و آخرون، 2009، صفحة 146).

وتقوم الادارة الرشيدة على:

الحد من الفساد الاداري والتعقيدات والحرص على تبسيط الإجراءات الادارية وكذا الأخذ بمبدأ اللامركزية والمرونة ومبدأ تحمل المسؤولية الوظيفية كمنهج في إدارة المؤسسات الحكومية.

الحرص على تطبيق أسس الحكم الراشد - المساءلة والشفافية وحكم القانون- في تسيير الأمور الإدارية من أجل محاربة الفساد الإداري والعمل بنظام الجودة

2. 3. أبعاد الحكم الراشد وأهميته في الحد من الفساد الاداري

ان إدارة شؤون المجتمع من خلال الحكم الراشد تتضمن مجموعة من الابعاد والتي تساهم في ترشيد الإدارة واصلاح ما بها من اختلالات

أ-أبعاد الحكم الراشد

ثلاث ابعاد رئيسية هي: البعد السياسي (القانوني) والبعد الإداري (التقني) والبعد الاقتصادي والاجتماعي، أما عناصر الحكم الراشد فهي تتمثل في الفواعل الرئيسية التي تقع على عاتقها القيام بمهام ترشيد الحكم وتتمثل هذه الابعاد فيما يلي:

+ البعد السياسي والقانوني: يقتضي هذا البعد بتوفر شرعية السلطة السياسية (الشطي و وآخرون، 2004، صفحة 97) السلطات الحاكمة حيث يتعلق هذا البعد بالصلة الصحيحة بين الحاكم والمحكوم وبمدى توافق ما تقول به الإرادة الشعبية حيث يتم الانتخاب بطريقة نزيهة وشفافة.

ان هذا البعد يعمل على تكريس الاستقرار السياسي ما يعني درجة رشادة النظام السياسي تتوقف على مدى مشروعية نظامها السياسي وفعالية سياساتها وعلى درجة مشاركة المواطنين في تحديد أولويات وسياسات واتخاذ القرارات.

+ البعد الإداري_ التقني_: نجد في الكتابات ما يسمى بالبعد التقني وهذا البعد نعني به بدراسة كل ما يتعلق بعمل الإدارة وكفاءتها (بن عبد العزيز، 2006 / 2007، صفحة 43) ومدى فعاليتها أي وجود جهاز اداري قوي وفعال ويقوم بأداء وظائف إدارية مسندة اليه بصورة فعالة وبطريقة شفافة من خلال الاهتمام بالأنظمة الإدارية والقوانين التي تحكم بسير هذه العملية الإدارية والتركيز على الجودة الشاملة والمرونة في الحركة واتخاذ القرارات وهذا يتحقق من خلال ترسيخ دعائم الإدارة الجيدة لشؤون الدولة والمجتمع وتقديم المشورة التقنية لتحديث مؤسسات الدولة ومحاربة الفساد الإداري والقضاء على العيوب المترتبة والناجمة عن الجهاز البيروقراطي ووضع ضوابط على حقوق وواجبات المواطنين.

+ البعد الاقتصادي والاجتماعي: يهتم هذا البعد بالجوانب ومستويات الأداء الاقتصادي من مواجهة مختلف الازمات وإدراك ضروريات التنمية الاقتصادية واثارها على الحياة الاجتماعية والتكفل بالمجالات الاستراتيجية التي تشترط الاستعمال العقلاني للموارد الاقتصادية وتحقيق المؤشرات النوعية التي تكفل تقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية وتضمن تحسين حياة المواطنين وتعمل على رفع القدرات البشرية (العجال، 2009 / 2010 ، صفحة 56) وزيادة المشاركة وخلق روح الوطنية وتحقيق رضا العام واتاحة الفرص المتساوية امام المواطنين. ما يعني ان هذا البعد يشترط هدف أساسي وهو العدالة التوزيعية عن

طريق المساواة والمساءلة وكذا الشفافية التي تعمل على استرجاع ثقة المواطن بالإدارة وتساهم في التقليل من الاثار الجانبية للإدارة.

ب-أهمية الحكم الراشد في مكافحة الفساد الاداري

وتتركز اهمية الحكم الراشد في ترشيد الإدارة في الجوانب المختلفة التي تعمل على مكافحة الفساد الاداري وهي:

الجانب التنظيمي: ويقصد به البناء التنظيمي ويمثل الاهتمامات التي تدور في نطاق عملي إذ ينصب الاهتمام على مختلف القواعد الإجرائية التي تحكم العمل أو بمعنى العلاقة الشرعية بين الرئيس ومرؤوسيه، والقواعد المتمثلة في التقيد بالقوانين وسيادته

الجانب السياسي: حيث يقصد بهذا البعد جعل الجهاز الاداري إحدى سلطات الدولة الحديثة وتتمثل في السلطة التنفيذية طبقا لوظائفه المتمثلة في التجميع والتعبير عن المطالب وتنفيذ القرارات، ووفقا لهذا المعنى فالإدارة هي قوة سياسية مسؤولة عن الحد من تبعات الفساد والتقليل من الاثار السلبية للإدارة وتحقيق أهداف الدولة وترجمة السياسة العامة إلى برامج تنفيذية في الصالح العام (خلوصي، 1974، صفحة 141).

- الجانب الطبقي: ويقصد بالإدارة طبقة اجتماعية متمايزة داخل المجتمع تضم الموظفين والمديرين، وهو المعنى الذي تطرحه الدراسات الماركسية حيث يتزايد دور هذه الطبقة كلما تزايد ضعف وعدم استقرار السلطة السياسية واتسع اعتمادها على البيروقراطية التي تعتبر جزءا من الجهاز الاداري زاد الفساد الاداري وتغلغل في النظام الاداري. (بوتومورو، 1988، صفحة 74) .

- الجانب السلوكي: وفيه يمكن معالجة الجهاز الاداري باعتباره نمطا سلوكيا بالاستخدام الرشيد لموارد الثروة المتاحة والتركيز على المقومات الأساسية للحكم الراشد عن طريق الفعالية داخل المؤسسات الإدارية والكفاءة الانتاجية وتحمل روح المسؤولية وبالتالي القضاء على محفزات انتشار الفساد الاداري في الإدارة. (غربي و وآخرون، 2014، صفحة 162)

وتتمثل فاعلية الحكم الراشد في مكافحة الفساد الاداري في الصورة التي تعكس حالة تطور الإدارة من بيروقراطية تقليدية إلى بيروقراطية حديثة تتجاوب مع متطلبات المواطنين لتمكينهم من تحقيق مصالحهم وذلك بـ:

+ مراقبة الفساد: يرتكز هذا المؤشر على تعريف الفساد الإداري بانه استخدام السلطة العامة من أجل تحقيق المنفعة الشخصية ويعمل على قياس أشكال الفساد وذلك بتطبيق اليات الحكم الراشد المتمثلة في الشفافية والنزاهة وحكم القانون وسيادته والمساءلة.

+ الاستقرار السياسي: ويقاس من خلال هذا المؤشر نوعية إدارة الحكم والتداول السلمي على السلطة.

+ كفاءة الأجهزة الادارية في تنفيذ السياسات مع التأكيد على الفاعلية في التركيز على المهام المحورية وذلك بالتركيز على مبادئ الجودة والدقة والعمل في إطار الرقمنة واشراك المواطن في العملية الادارية.

3. و اقع الإدارة الجهاز الاداري واليات مكافحة الفساد الإداري في الجز ائر

لقد أصبح مفهوم الحكم الراشد مرادف للإدارة العامة الرشيدة حيث ينظر إلى أن تحقيق الحكم الراشد يتبلور في إعادة بناء علاقة جديدة بين المواطنين والإدارة المسؤولة عن تقديم الخدمات العامة

3. 1. و اقع الإدارة الجز ائرية

ان الجهاز الإداري الجزائري يعاني جملة من المشكلات التي تحول دون تفعيل الحكم الراشد في اقرار الإدارة الرشيدة ومن أهم هذه المشكلات البيروقراطية التي تعتبر أساس الفساد الاداري، والذي لا يزال منتشرا بشكل كبير في الإدارة العمومية الجزائرية (زيدي، 2009) حيث يمكن تشخيصها من الجانب المنهجي والجانب التطبيقي.

أ-مشكلات الإدارة الجز ائرية من الجانب المنهجي:

+ غياب الديمقراطية الحقيقية: على الرغم من ان الجزائر قد بدأت نيتها في التوجه نحو الديمقراطية بوضع دستور يكرس التعددية، غير ان الملاحظ على الممارسة الديمقراطية في الجزائر انها قد عرفت نوعا من العجز وذلك راجع إلى القيود المفروضة على نشاطات الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني. ذلك ان الثقافة السياسية التي تمجد الأحادية الحزبية لازالت قائمة والتي جعلت من الممارسة الحزبية ضعيفة وغير فعالة وغائبة على الساحة السياسية كما ان نشاطات الأحزاب السياسية في الجزائر لا تنشط الا في مناسبات الانتخابات وذلك من أجل تحقيق أغراضهم الشخصية. (بلخير، 2008 / 2009، صفحة 205)

+ عدم فعالية منظمات المجتمع المدني: ان ضعف وغياب المجتمع المدني وعدم انتشار ثقافة سياسة ايجابية في الوسط الاجتماعي الجزائري ساهم في تعطيل عجلة الديمقراطية فلا ديمقراطية ولا شرعية سياسية دون استمرارية في المشاركة السياسية للفئات الاجتماعية.

+ ضعف المشاركة السياسية: وعليه فان أزمة المشاركة السياسية في الجزائر ترجع إلى غياب الرقابة الشعبية، وعدم تفعيلها خاصة فيما يتعلق بمجال إصدار القرارات السياسية، فلطالما ارتبطت هذه القرارات بمصالح الشخصيات السياسية وأصحاب النفوذ داخل الدولة على حساب المصلحة العامة وهوما أدى إلى أحادية في اتخاذ القرار والى عدم الفصل بين المال العام والثروة الشخصية (مراد مولاي ، صفحة 242).

+ انتشار ظاهرة الفساد في الجزائر: أظهر مؤشر الفساد العام وفقا لمؤشرات مدركات الفساد الذي أعلنت عنه منظمة الشفافية الدولية والذي يرصد حركة الفساد في القطاع العام داخل 180 دولة أن الجزائر احتلت المركز 117 بمعدل 33 نقطة من أصل 100 لسنة 2021. وهو الأمر الذي يؤكد على وجود فجوة في الجانب المنهجي لإصلاح الإدارة العمومية في الجزائر (منظمة الشفافية الدولية، 2021)

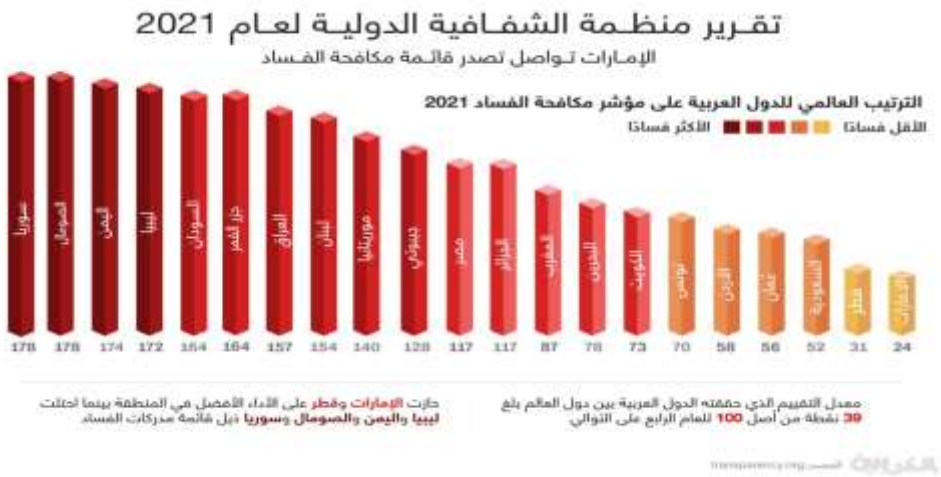

الشكل 01: من المصدر: transparency.org

*انتهاكات امن الدولة وممتلكاتها العامة وبقاء توقيع الجزائر على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية حبرا على ورق. (غانم، 2005 - 2006، صفحة 08)

ب-مشكلات الإدارة العمومية من الجانب الاداري – التطبيقي-:

+ سطوة المركزية الشديدة وضعف اللامركزية على مستوى الإدارة، لذا يلتزم الإداريون التنفيذيون بما يملي عليهم من رؤسائهم أومن المركز الرئيسي، ويكون التفويض في هذه الحالة بأدنى درجاته، ما يضعف قدرة الرئيس على مساءلة المرؤوس خارج قاعدة الإذعان، وهذا يشكل تحديا كون المساءلة عملية تشمل جميع جوانب العملية الإدارية، التي تتطلب من الإداري استخدام مهاراته والاستفادة من جدارته بالعمل، وبمحاولة الابتكار وهذا يضعف المساءلة أمام الجمهور (الكبيسي، 2005).

+ ضعف التخطيط الشامل، الذي بدوره يتسبب في إضعاف أو اهمال الاستخدام الأمثل للطاقات التنظيمية حيث يؤدي الى عدم تحديد الأدوار بدقة أو حدوث الازدواجية في النشاطات أو التداخل في الواجبات والمهام ما يجعل من الصعوبة معرفة المستوى المحقق للنتائج إلى أي فرد أو وحدة تنظيمية. وصعوبة تفعيل الرقابة والإشراف الإداري بسبب تضخم حجم الجهاز الإداري وتعدد نشاطاته وإضافة إلى وجود عمالة زائدة، ما يعقد العمليات الإدارية ويشكل أرضية خصبة للفساد الإداري ويضعف قدرة المؤسسات ومحدودية ممارستها. (إمنصوران، 2005 / 2006، صفحة 71)

+ تزايد الشكوى من الروتين في انجاز معاملات المواطنين، وسيادة الروتين في عمل الجهاز الإداري الحكومي بشكل عام. حيث يشكل عائقا في وجه الشفافية الإدارية لذلك يجب القيام بالإصلاح الإداري والتطوير في جميع عمليات الإدارة قبل البدء بتنفيذ الشفافية في الإدارة.

+ ضعف الحماية الممنوحة للأشخاص والوحدات الإدارية التي تمارس أعمال المساءلة والمراقبة، وعدم الاستقلالية التامة للوظيفة العمومية للسلطات الإدارية وإخضاعها للإدارة العامة ما يوفر وسائل كثيرة للتأثير على القرارات المتخذة من قبلهم (غربي أ.، 2015).

+ كثرة التشريعات والتغيرات في القوانين واللوائح وأحيانا تعارضها مع بعضها البعض يولد صعوبات عملية عند تطبيقها حيث بدل أن تكون انشطة الإدارة العامة المطلوب ممارستها تساهم في تقديم الخدمات

اليومية للمواطنين تصبح معطلة للأعمال أحيانا والذي يؤدي إلى هشاشة الثقافة القانونية حيث يلاحظ ان الدستور والقانون في مجرى وما يحدث على المستوى الميداني وعدم فعالية النصوص والتشريعات في مجرى اخر الامر الذي يعيق عملية التنمية.

+ ضعف التكامل والانسجام الزمني بين برامج التنمية الاقتصادية وبرامج التنمية الادارية، اذ عادة ينصب الاهتمام على برامج الانماء الاقتصادي مع اغفال دور النظام الاداري الذي يجب ان يتماشى مع هذه البرامج، الامر الذي يؤدي الى اتساع الفجوة بين كلا النوعين من البرامج، وعندها تظهر الاختناقات والمشكلات في النظام الاداري.

+ اسناد المراكز القيادية في الجهاز الاداري لعناصر لا تتمتع بالكفاءة، حيث ما يلاحظ ان أغلب بلدان الدول النامية ومنها الجزائر توظف أشخاص لا يتميزون بالكفاءة اللازمة الامر الذي أدى إلى بروز ظاهرة المحسوبية والعمل على المصلحة الخاصة، ما ادى الى ظهور مشاكل أساسية في ضعف قدرة هذه العناصر على قيادة منظمات الجهاز الاداري (فرطاس، 2016)

+ شيوع النزعة التسلطية لدى عدد كبير من القيادات الادارية، والركون الى اصدار التوجيهات والاوامر من دون بذل الجهد لتطوير العمليات الانتاجية والارتقاء بجودة السلع والخدمات وكذا التهرب من المسؤولية، ما يميز الإدارة العمومية الجزائرية هو غياب الالتزام والشعور بالمسؤولية لدى أغلبية القادة من جهة، وبروز مشكلة عدم تطابق المسؤولية مع السلطة المخولة للموظفين من جهة أخرى، وهذا ما يجده المسؤولون حجة للتهرب من المسؤولية الكاملة عن أعمالهم (عصرنة الادارة العمومية الجزائرية، 2012)

+تفشي الفساد والرشوة في بعض اوساط الجهاز الاداري، اذ ينظر الى بعض المراكز الحساسة في الدولة على انها مواقع ممتازة وشيوع اسلوب (الواسطة) في انجاز بعض المعاملات التي تضطلع بها منظمات الجهاز الاداري لغرض الكسب والاثراء غير المشروع والتمتع بالامتيازات على حساب الدولة (طاشمة، 2012)

+البطء في استيعاب ومواكبة التغييرات الادارية الحديثة، ووجود مقاومة للتغيير لدى عدد من القيادات الادارية والمسؤولين المنتفعين في بعض الاجهزة، مما ادى الى تدنٍ ملحوظ في مستويات الاداء وتحقيق الاهداف (رضا، 2011).

+اعتبار النقد البناء وابداء وجهات النظر نزعة معارضة وغير تعاونية، كما ان الدعوة الى الممارسات الديمقراطية كانت تقابل بالرفض باعتبارها نزعات تستهدف الاخلال بالنظام.

3. 2. اليات تطبيق دعائم الحكم الراشد في مكافحة الفساد الاداري في الجزائر

قامت الجزائر بمساهمات تتمثل في إرساء دعائم الحكم الراشد وتجسيد أولوياته من خلال ما تقدم به رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون خلال الندوة الوطنية للإنعاش الاقتصادي أن: عرقلة الاقتصاد الوطني وليد لتصرفات بيروقراطية محضة وأنها نتاج بعض التصرفات الادارية التي تتنافى وروح المواطنة وما هي الا عرقلة مبيتة وظاهرة تحول دون الانطلاقة الاقتصادية حيث أكد على **حوكمة المؤسسات العمومية والاقتصادية ودور الدولة كمساهم في التنويع وتطوير التنافسية.** (رئيس الجمهورية تبون، 2021).

أو كما جاء على لسان الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة في كلمته لدى افتتاح الدورة التاسعة لمنتدى الشراكة مع افريقيا: " ان مكافحة الفساد والرشوة أضحت بالذات احدى انشغالاتنا الرئيسية ففي قارتنا أكثر من غيرها تنجر عن كل ارتشاء وتعاط للفساد عواقب وخيمة على التنمية الاقتصادية والاجتماعية وقطع شأفة الفساد يقتضي التعبئة الفعالة والالتزام النشط لقاطبة البلدان الافريقية ناهيك عن مكافحة الآفة النكراء المتمثلة في الرشوة والفساد. (بوتفليقة، 2007)

أ-اليات تطبيق الحكم الراشد ومكافحة الفساد الاداري من الجانب السياسي:

- مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية افريقيا " NEPAD": لقد اقرت هذه المبادرة مؤتمر قمة الوحدة الافريقية في لوساكا سنة 2001 تحت اسم المبادرة الافريقية الجديدة وذلك دمجا لمبادرتين ساهم في صياغتها أربع زعماء أفارقة سنة 2000 وكان للرئيس عبد العزيز بوتفليقة يدا في هذه المبادرة بانعقاد مؤتمر قمة المنظمة الانشائية سنة 2001. تم ادماج هاتين المبادرتين إثر قرار هذه القمة وتم تعيين لجنة رئاسية تتكون من 15 رئيس من الدول والحكومات اين تم الإعلان عن الصيغة النهائية لهاته اللجنة في أبوجا شهر أكتوبر 2001 تحت اسم مبادرة الشراكة الجديدة من اجل تنمية افريقيا (زروال، 2009، صفحة 102)

وتعود هذه المبادرة على مجموعة من الأهداف تتمثل في: (عكا، 2007، صفحة 60)

+توفير الامن والسلام في افريقيا

+دعم قيم الديمقراطية وتعزيز الحكم الراشد

+دفع النمو الاقتصادي والتنمية من خلال تشجيع الاستثمار

+تحسين مستوى المعرفة والتعليم وز ادخال نظام المعلوماتية

+الاستغلال الأمثل والرشيد للموارد الطبيعية والبشرية المتاحة

ان مبادرة البيان تدعو الى شراكة جديدة بين افريقيا والمجتمع الدولي بهدف تجاوز فجوة التنمية حيث يقدم البرنامج المبادرة الاستراتيجية الافريقية لتحقيق التنمية المستدامة كما تولي أهمية كبيرة للحكم الراشد باعتبارها إياه شرط فعال لتنفيذ برنامجها وأهدافها المعلنة حيث عمدت في سنتها الأولى الى انشاء آلية التقييم من قبل النظراء لقياس نوعية الحكم (حسين، 2012، صفحة 81).

- الآلية الافريقية للتقييم من قبل النظراء "MAEP": تم طرح فكرة الآلية الافريقية للتقييم من قبل النظراء أثناء اجتماع لجنة تنفيذ مبادرة النظراء في أبوجا مارس 2002 حيث تم مناقشة معايير الحكم الراشد فهي الية تقوم بتبادل الخبرات والمعرفة وتطوير مستوى الأداء والتقييم الذاتي والارتقاء بمعدلات الإدارة في الدول الافريقية المختلفة وتعمل هذه الالية على فتح أبواب الدول طواعية لمراجعة ومراقبة نظرائها من الدول الأخرى حول مدى تطبيق القانون والشفافية والحكم الراشد داخل حدودها. (مؤسسة الأهرام، 2002 - 2003)

ومما يؤكد التزام الجزائر بهذه الالية هو تأسيسها للجنة الوطنية حول الحكم الراشد في مارس 2005 والتي تتكون من مئة ممثل للقطاع العام والخاص والمجتمع المدني وتم تنصيب أربع مجموعات تعمل في إطار الحكم الراشد هي:

+ الحكم الراشد والديموقراطية

+ محور الحكم والتسيير الاقتصادي

+ محور تسيير المؤسسات ومحور التنمية الاقتصادية والاجتماعية. (زروال، 2009، صفحة 103)

+ الاتحاد الافريقي وآلية دعم الحكم الراشد

لقد تم تأسيس الاتحاد الافريقي في جويلية 2001 وقد تم المصادقة على الميثاق التأسيسي للاتحاد، اذ يركز هذا الاتحاد فيس اهتماماته على تطبيق الحكم الراشد وهذا ما اشارت اليه المادة الثالثة من القانون التأسيسي للاتحاد بحرصها على المساواة واحترام مبادئ الديموقراطية واحترام حقوق الانسان وسيادة القانون وكفالة عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء ويحرص الاتحاد على دعم قدرات انشاء مؤسسات محلية على مستوى كل دولة. (حسين، 2012، صفحة 61)

ب-تطبيق مؤشرات الحكم الراشد لمكافحة الفساد الاداري من الجانب القانوني:

لقد عملت السلطات التشريعية على مكافحة ظاهرة الفساد الذي أصبح كما عبر عنه رئيس الجمهورية بالمنكر والرشوة والحرام الذي يضر اقتصاد الدولة الجزائرية وقد رصدت لهذا العمل مجموعة من التشريعات الهادفة للتصدي لهذا الخطر وذلك من خلال:

+ محاربة الفساد فقد جاء قرار انشاء صندوق خاص بالأموال والاملاك المنهوبة المصادرة أو المسترجعة، وقد تم انشاء هذا الصندوق بموجب قانون المالية التكميلي لـ 2021 وتوضيح اهداف هذا القانون في مجال الوقاية من الفساد ومكافحته وتطوير القطاع الاقتصادي.

+ **إعادة النظر في قانون الوقاية من الفساد ومكافحته** هذا وقد انضمت الجزائر ووقعت على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد المعتمدة من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة في 31 أكتوبر 2003. والمصادق عليها بمرسوم رئاسي رقم 04/28 المؤرخ في 19 أفريل 2004 الذي نتج عنها قانون رقم 06/01 المؤرخ في 20 فيفري 2006 والمتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته وقد جاء فيه: وبعد الاصلاحات الجديدة في إطار مسار بناء جزائر جديدة قائمة على أسس دولة القانون والحكم الراشد جاءت التصريحات والترسانة القانونية التي تولي أهمية قصوى لتكريس مبدئي الشفافية والنزاهة في تسيير الشؤون العمومية، مع انتهاج مقاربة شاملة تعتمد الوقاية والعمل المشترك بين أجهزة الرقابة وهيئات مكافحة الفساد وفعاليات المجتمع المدني." (أنباء الجزائر، 2021)

+ استحداث وكالة وطنية للعقار الصناعي بعيدا عن التعقيدات الادارية والموظفين الاداريين من أجل النمو الاقتصادي وصولا إلى تنمية مستدامة

+ انشاء هيئة وطنية للوقاية من الفساد وتحديد نظامها القانوني

+ تحديد القواعد والاحكام القانونية والاجرامية والقضائية المتعلقة بجريمة الفساد

+ التدابير الوقائية من الفساد في القطاع العام والتدابير الإجرائية.

وفي إطار تطبيق مؤشر المساواة: لقد جاء في أحكام الدستور الجزائري مبادئ الحكم الراشد التي تكرس حق المساواة وذلك ما جاء في المواد (دستور 2020، 2020)

ولقد نصت المادة 15 من القانون على انه: " يجب تشجيع مشاركة المجتمع المدني في الوقاية من الفساد ومكافحته" والمادة 27: تضمن المرافق العمومية لكل مرتفق التساوي في الحصول على الخدمات، وبدون تمييز.

تقوم المرافق العمومية على مبادئ الاستمرارية، والتكيف المستمر، والتغطية المنصفة للتراب الوطني، وعند الاقتضاء ضمان حد أدنى من الخدمة.

+ المساءلة والشفافية مبدئان يكرسهما الدستور: ان المساءلة تلعب دورا محوريا في تشكيل العمليات والنشاطات اليومية للمنظمة وتمثل المساءلة قيمة في النسق القيمي للمجتمع قبل ان تكون مجرد آليات وان أهميتها القيمية ترتبط بتحقيق قيم أخرى أبرزها الديمقراطية والشفافية والتمكين، وذلك من خلال السعي الدؤوب في تعزيز وتحقيق الكفاءة والفعالية والجودة.

ولهذا نجد ان المساءلة تعزز من قيمة مفهوم الشفافية لأنه مع غياب المساءلة لا وجود للشفافية ومع انعدام الشفافية لا تكون مساءلة نزيهة وجاءت المساءلة والشفافية كضمان لرشادة الحكم واستمراريته وديمومة نظامه فهي وسيلة ضرورية لبقاء النجاعة وهي من صلاحية الشعب الذي يوكل من ينوب عنه كما جاء في أحكام المادة 08 و09 من الدستور الجزائري لسنة 2020. وضمان الشفافية في تسيير الشؤون العمومية،

+ تطبيق مبدأ حكم القانون وسيادته: لقد كرس دستور الجزائر لسنة 2020 حكم القانون وعدم استغلال النفوذ الذي يعتبر جوهر الفساد وضمان سيادة القانون يعبر عن مدى حرص الدولة على ترشيد الحكم وتعزيز الية الديموقراطية وحماية حقوق الانسان كما جاء في أحكام المواد التالية من الدستور الجزائري لسنة 2020

المادة 25: يعاقب القانون على استغلال النفوذ والتعسف في استعمال السلطة.

المادة 26: الإدارة في خدمة المواطن. يضمن القانون عدم تحيز الإدارة. تلزم الإدارة برد معلل في أجل معقول بشأن الطلبات التي تستوجب إصدار قرار إداري.

تتعامل الإدارة بكل حياد مع الجمهور في إطار احترام الشرعية، وأداء الخدمة بدون تماطل. ويؤمن معاملة جميع المواطنين بالتساوي.

+ استحداث هيئة للتحري في مظاهر الثراء عند الموظفين العموميين بلا استثناء من خلال إجراءات قانونية صارمة لمحاربة الفساد، عملا بمبدأ (من أين لك هذا) (رئاسة الجمهورية الجزائرية، بلا تاريخ)

وان حكم القانون يحرص على استقلال الجهاز القضائي والقاضي ويضمن تمايز السلطة القضائية عن السلطتين التشريعية والتنفيذية ومع هذا فالواقع الجزائري يؤكد السيطرة على الجهاز القضائي من قبل السلطة التنفيذية وذلك من خلال اطلاعها على مسائل الترقية والتعيينات الخاصة بسلك القضاة (عرباوي، 2014 - 2015)

+ حسن الاستجابة ومدى المشاركة: ان هذه الآلية تقوم بقياس مدى قدرة المواطنين على المشاركة في انتخاب ممثليهم وحكوماتهم فضلا عن حرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات والاعلام الحر وهذا ما جاء في

الدستور الجزائري سواء لسنة 2020 حيث حرص على تدعيم العمل الجمعوي ومشاركة الاعلام بالمخططات السياسية والادارية ومناقشتها (دستور الجزائر، 2020).

4. الخاتمــة:

إن تفعيل الحكم الراشد يعمل على رفع مستوى أداء الإدارة ومكافحة الفساد الاداري وتحسين جودة الخدمات العامة وتطوير قدرات المؤسسات الحكومية، والوصول إلى التمكين الاداري من منطلق أن الإدارة العمومية هي الرابط الأساسي بين الدولة والمجتمع والتحول من الإدارة التقليدية نحو الإدارة القائمة على التعاقد مع القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني في تقديم الخدمات الا أن واقع الإدارة في الجزائر رغم كل الجهود والمساعي التي قامت برصدها الدولة الجزائرية في هذا الموضوع من خلال الإجراءات التشريعية والإصلاحية لعدة قطاعات ومحاولاتها للنهوض بالتنمية الا أنها لا تزال تعاني العديد من المشكلات التي سبق وأن تم ذكرها ولحل هذه الأزمة الادارية يجب على السلطات ذات صلة القيام بمجموعة من الاجراءات وهي:

- تبسيط وتسهيل الإجراءات والتدابير والشكليات الإدارية وتفعيل دور العدالة الاجتماعية والحرص على حماية المواطن من التميز والتعسف في استخدام السلطة.

- تكريس مبدأ الشرعية في التمثيل السياسي التعددي للمجتمع في تنظيم مؤسسات الدولة.

- الحرص على مكافحة الفساد بتبني الشفافية في قراراتها وفي طريقة تسييرها وبالاعتماد على تعزيز دور الرقابة ويجب على التشريعات أن تحتوي على ضمانات لتجسيدها وتفعيلها حيث يجب أن تكون القوانين ردعية قابلة للتطبيق على كافة المستويات.

- الالتزام بدراسة الخلل المتعلق ما بين الإدارات الذي يشكل ارض خصبة للفساد الإداري.

- استرجاع الثقة بين المواطن والإدارة: وهوما يتطلب ترقية علاقة جديدة بين الدولة والمواطن قائمة على ضمان التغيير حيث تعمل على السعي لترسيخ ثقافة جديدة للمرفق العام القائمة على دولة حقيقة وهذا بترسيخ مبادئ هامة ضمن استراتيجيات تحرص على تأسيس العلاقات بين الإدارة والمواطن من خلال مختلف البرامج الحكومية.

- اصلاح نظام الوظيفة العمومية باعتبارها وسيلة وآلية قانونية وبشرية في خدمة المواطنين وتابعة للإدارة العامة حيث تضمن القانون الأساسي العام للوظيفة العمومية الجديدة على العديد من عناصر ومبادئ الفاعلية والكفاءة والرشادة في الأداء.

قائمة المراجع

أبي الحسن, ع .(2014) .الحديث الشريف sur ., شبكة الدين القيم http://www.alqayim.net/ar/Fatawa/d-651 :

أحسن غربي. (2015). نسبة الاستقلالية الوظيفية للسلطات الادارية. البحوث والدراسات الانسانية، 11، الصفحات 237-270.

الحاج مراد مولاي. الأحزاب السياسية ومسألة الديمقراطية في العالم النامي – حالة الجزائر –. الملتقى الدولي حول الحكم الرشيد واستراتيجية التغيير في العالم النامي (صفحة 242). جامعة سطيف.

العجال, ل .(2010 / 2009) .واقع التنمية وفق مؤشرات الحكم الراشد في المغرب العربي (مذكرة ماجستير) .قسم العلوم السياسية: جامعة قسنطينة.

القرآن الكريم. سورة آل عمران، الاية 159.

القرآن الكريم. سورة الحجر، الآية 92.

القرآن الكريم. سورة الشورى، الآية 36.

القرآن الكريم. سورة الصافات، الآية 24.

القرآن الكريم. سورة المائدة، الآية 08.

القرآن الكريم. سورة النساء، الآية 58.

الكبيسي, ع .(2005) .الفساد والعولمة .الرياض: مكتب الجامعي الحديث.

امين مشاقية المعتصم بالله علوي. (2010). الإصلاح السياسي والحكم الرشيد (إطار نظري) (المجلد 01). عمان: وزارة التنمية السياسية.

أنباء الجزائر .(31 12 ,2021) .مسعى مكافحة الفساد يكرس دستوريا ويتعزز بعدة تدابير وآليات Récupéré sur . وكالة الأنباء الجزائرية 2021-119116/algerie/ar/dz.aps.www://https :

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. (2002). تقرير التنمية الإنسانية العربية.

بلخير, آ .(2009 / 2008) .إدارة الحكمانية ودورها في تحسين الأداء التنموي بين النظرية والتطبيق: الجزائر نموذجا 2000 / 2007)مذكرة ماجستير .(قسم العلوم السياسيةوالاعلام, جامعة الجزائر.

بوتفليقة, ع .(12 11 ,2007) .افتتاح الدورة التاسعة لمنتدى الشراكة مع افريقيا.

بوتومورو. (1988). النخبة والمجتمع (المجلد 02). (جحا جورج، المترجمون) بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

توفيق هاني. (2005). الشفافية والمساءلة... رفاهية أم ضرورة؟ الإصلاح الاقتصادي، العدد 12، الصفحات 6 -12.

حسن كريم اسماعيل الشطي، ووآخرون. (2004). مفهوم الحكم الصالح، الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

خيرة بن عبد العزيز. (2006 / 2007). دور المجتمع المدني في ترقية الحكم الراشد _ أنموذج المنطقة العربية_ (مذكرة ماجيستير). قسم العلوم السياسية، الجزائر: جامعة الجزائر.

درويش, م. ف.(2010) .

دستور 2020. (2020). الفصل الثالث: الدولة. الجزائر: الجريدة الرسمية.

دستور الجزائر. (2020). الباب الثاني فصل الحقوق الاساسية والحريات العامة والواجبات. الجزائر.

دول منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. (2011). تقرير دراسة حالة حول إصلاح السياسات. القاهرة: ادارة الدولة للتنمية الادارية.

رضا .(01 05 ,2011) .البيروقراطية .قضايا الساعة-http://kanz-redha.blogspot.com/2011/05/blog post_1397.html#.WQS57No1_IU :

رئاسة الجمهورية الجزائرية .(s.d.) .اجتماع مجلس الوزراء تناول مشروعي قانون يتعلقان بالوقاية من الفساد . Récupéré sur فيسبوكAlgerianPresidency :https://www.facebook.com/

زروال, ي .(2009) .الحكم الراشد بين الأسس النظرية واليات التطبيق: دراسة في واقع التجربة الجزائرية (مذكرة ماجستير) .04 .قسم العلوم السياسية, باتنة: جامعة باتنة.

زيدي, س .(24 12 ,2009) .الادارة العامة في الجزائر .موقع دراسات وأبحاث في العلوم السياسية والعلاقات الدولية : https://30dz.yoo7.com/t285-topic

سهيلة إمنصوران. (2005 / 2006). الفساد الاقتصادي واشكالية الحكم الراشد وعلاقتهما بالنموالاقتصادي (مذكرة ماجيستير). قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية.

طاشمة, ب .(07 06 ,2012) .التوسع البيروقراطي الحلقة المنسية في عملية التنمية في الوطن العربي. دفاتر السياسة والقانون.30 - 01 .pp ,

عادل عبد العزيز، ووآخرون. (2009). الإدارة الراشدة والإصلاح الإداري والمالية. القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الادارية.

عبد الرزاق مقري. (2005). الحكم الصالح وآليات مكافحة الفساد. الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع.

عبد القادر حسين. (2012). الحكم الراشد في الجزائر وإشكالية التنمية المحلية (مذكرة ماجستير). 22. قسم العلوم السياسية، تلمسان: جامعة أبوبكر بلقايد تلمسان.

عبد اللطيف بن نعوم. (2016). دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية الاقتصادية المحلية (مذكرة ماجستير). 20. جامعة مصطفى سطمبولي، قسم العلوم الاقتصادية، معسكر.

عبد المجيد رئيس الجمهورية تبون. (04 12 ,2021). افتتاح الندوة الوطنية للانعاش الاقتصادي. تم الاسترداد من وكالة الانباء الجزائرية: https://www.aps.dz/ar/economie/117400-2021-12-04-10-20-39

عرباوي, م .(2015 - 2014) .واقع الحكم الراشد في الدول العربية: دراسة تحليلية في المؤشرات السياسية والاقتصادية دراسة حالة الجزائر (2000 - 2014)(مذكرة ماجيستير) .قسم العلوم السياسية, جامعة بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية.

عصرنة الادارة العمومية الجزائرية ,(19 10 ,2012) .منتديات الجزائر-http://zerguit.ahlamontada.com/t11793 topic :

عكا, ن .(2007) .دور الحكم الراشد في التنمية ـ النيباد نموذجا ـ المؤتمر الدولي حول الحكم الراشد والتنمية .(pp 70- 55).جامعة سطيف.

غالب وآخرون غانم. (2005 - 2006). حكم القانون لقاءات ومحاضرات. المركز العربي لتطوير الحكم والنزاهة.

فرطاس, ف .(2016) .عصرنة الادارة العمومية في الجزائر من خلال تطبيق الادارة الالكترونية ودورها في تحسين خدمة المواطنين .الاقتصاد الجديد.322-305 .pp ,02 ,

ليلى البرادعي. (2007). الحكمانية والهيئات الدولية في مجال التعاون الدولي: الحكم الرشيد والتنمية في مصر. القاهرة: مركز دراسات وبحوث الدول النامية.

ليلى بن عيسى. (ديسمبر, 2013). الحكم الراشد أحد مقومات التسيير العمومي الجديد. أبحاث اقتصادية، 14، صفحة 204.

ليلى حسيني. (2013 / 2014). البيروقراطية الإدارة ومشكلة بناء الحكم الراشد في الجزائر (مذكرة ماجستير). قسم العلوم السياسية، جامعة تلمسان: كلية الحقوق والعلوم السياسية.

محمد غربي، ووآخرون. (2014). التحولات السياسية واشكالية التنمية. دار الروافد.

منظمة الشفافية الدولية .(2021) .تقرير منظمة الشفافية الدولية لمدركات الفساد Récupéré sur . https://www.transparency.org/en/cpi/2021/media-kit

مؤسسة الأهرام. (2002 - 2003). التقرير الاستراتيجي العربي. مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية.

يوسف خلوصي. (جويلية, 1974). البيروقراطية مالها وما عليها. مجلة الادارة، 07.